

٣٤ - يرجو أيضاً من المدير العام أن يدرج في تقريره من أجل الاستعراض الشامل القادم لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية فضلاً مبدءاً محتوي على معلومات بشأن التدابير التي تتخذها أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز قدرات البلدان المتلقية في إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التعاون التقني :

٣٥ - يدعو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تزود المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٧ . بأراء وتعليقات على تنفيذ هذا القرار ، وبصفة خاصة على دور المسقيين المقيمين ، واستخدام عملية البرمجة الفظرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كإطار للأنشطة التنفيذية والاستراك في تجميع مواقع المكاتب الميدانية وزيادة تنسيق الإجراءات التنفيذية :

٣٦ - يرجو أيضاً من المدير العام لدى تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين أن يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال هذا الاستعراض ، بما في ذلك الآراء المتعلقة باستكمال التقرير ، وخاصة ما يتعلق منها بتعبئة الموارد المالية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمجالات الأخرى التي تقتضي قدراً أكبر من النقطية .

١٧٢/٤١ - خطة لإعادة تشكيل هيكل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٤/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي رجحت فيه من الأمين العام أن يعد خطاً محددة شاملة لمستقبل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على أساس إما خيار إغلاق المعهد أو خيار إعادة تشكيل هيكله بما في ذلك إعداد مخطط لمشروع محدد لتمويل المعهد على أساس طويل الأجل ومستقر ومقترحات محددة لتحسين الترتيبات الإدارية لضمان فعالية التكاليف ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٤٢/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٧٧/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اللذين طلبت فيهما إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ترتيبات تمويل طويلة الأجل للمعهد تجعل تمويله قائماً على أساس يمكن التنبؤ به بشكل أفضل ويكون مضموناً ومستمرأ ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٧٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي رجحت فيه من الأمين العام أن يعد دراسة شاملة عن المعهد وأشطته في مجال التدريب والبحث وتمويله ودوره في المستقبل ،

٢٤ - يدعو المنظمات المعنية إلى تحسين إدماج المعونة الغذائية في الجهود الإنمائية الشاملة :

٢٥ - يبحث بقوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، على مواصلة جهودها لتنسيق البرامج ، من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لتعزيز المزيد من التعاون :

٢٦ - يبحث المنظمات الأخرى على النظر في اعتماد ممارسات برمجة منسقة مماثلة :

٢٧ - يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة اتخاذ تدابير لسجيع اشتراك المنظمات والمؤسسات غير الحكومية في الأنشطة التنفيذية ، وفقاً لأهداف وأولويات كل بلد نام :

٢٨ - يكرر التأكيد على ضرورة زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة التنفيذية ويرجو من المدير العام أن يتناول هذا الموضوع وفقاً للخطة المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٠ ، لدى تقديم تقريره (٢٣) إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين :

٢٩ - يبحث بقوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في أنشطة تنفيذية من أجل التنمية على تكثيف جهودها لإدماج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية ، عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بتوجيه برامجها ومشاريعها إلى تعزيز هذا التعاون ، وفقاً للأولويات التي تحددها البلدان النامية نفسها :

٣٠ - يؤكد على الحاجة إلى إقامة تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التعاون التقني من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة نظراً للإمكانيات الموجودة لمزيد من التكامل بينهما ، ويرجو من المدير العام أن يدرج توصيات في هذا الصدد ، حسب الاقتضاء ، في تقريره للاستعراض القادم للسياسات :

٣١ - يؤكد من جديد السلطة الموكلة إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والمسؤولة الموثوقة به من قِبَل الجمعية العامة بموجب القرار ١٩٧/٣٢ لضمان القيادة الفعالة لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وفي ممارسة التنسيق الشامل داخل المنظومة لضمان اتباع نهج متعدد التخصصات في معالجة مشاكل التنمية على نطاق المنظومة :

٣٢ - يرجو من المدير العام أن يدرج في تقريره السنوي بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية معلومات عن المسائل الهامة الخاصة بالسياسات والإدارة التي تؤثر على اتساق وسير الأنشطة على نطاق المنظومة على ضوء القرارات ذات الصلة لمجالس إدارة مؤسسات المنظومة ، وتقديم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها :

٣٣ - يرجو من المدير العام ، لدى إعداد تقريره للاستعراض القادم للسياسات ، أن يقدم إطاراً عاماً للأهداف الواسعة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ :

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٢٥) وفي تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث^(٢٦).

وإذ تسلم باستمرار أهمية ومناسبة الولاية المنوطة بالمعهد وبصفة خاصة في وقت أصبح فيه تحسين فعالية الأمم المتحدة أحد السواغل الرئيسية للدول الأعضاء.

وإذ تلاحظ مع الأسف أن مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٨٥^(٢٧) لم يتسن له أن يقدم للصندوق العام للمعهد مستوى الموارد المطلوب للحفاظ أثناء عام ١٩٨٦ على المعهد بوصفه كياناً تتوفر له أسباب البقاء.

وإذ تلاحظ مع القلق عدم وجود قاعدة واسعة بما فيه الكفاية من البلدان المانحة التي تقدم الدعم إلى المعهد.

وإذ تلاحظ كذلك مع الأسف أن التبرعات المقدمة إلى المعهد لم تكن كافية حتى الآن لضمان مستوى الموارد المطلوب للحفاظ عليه بوصفه كياناً تتوفر له أسباب البقاء وأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن أي من الخيارات الثلاثة لترتيبات التمويل الطويل الأجل للمعهد التي أوصى بها مجلس الأمناء، وهي إقامة صندوق احتياطي أو اتباع نظام التغذية بالموارد أو إنشاء صندوق للهيئات^(٢٨).

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام وبتقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث:

٢ - تؤكد من جديد استمرار أهمية الولاية المنوطة بالمعهد وتحيط علماً برأي الأمين العام القائل بأن هذه الولاية مازالت صحيحة ومفيدة:

٣ - توصي بإعادة تشكيل هيكل المعهد على أساس ما يلي:

أولاً - البرنامج

ألف - التدريب

١ - يكون التدريب هو المحور الرئيسي لأنشطة المعهد خلال الفترة المؤقتة، وينبغي أننعكس ذلك التركيز على النحو الواجب في محصنات الميزانية:

٢ - ينصب تركيز البرنامج التدريسي الأساسي الممول من الصندوق العام على التدريب في مجال التعاون الدولي والدبلوماسية

(٢٥) A/41/521.

(٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون،

الملحق رقم ١٤ (A/41/14).

(٢٧) انظر: 1-3 A/CONF. 132/SR. والتصويب.

(٢٨) A/39/148، الفقرة ٨.

ثانياً - المالية والإدارة

في ضوء البرنامج المعاد تشكيله والمبين أعلاه يرجى من الأمين العام أن يستعرض الإدارة والموظفين والترتيبات الإدارية والمالية للمعهد لضمان تنفيذ البرنامج المعاد تشكيله بطريقة فعالة بالقياس إلى التكاليف.

الف - الميزانية

المؤسسات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة التي يمكن أن تستعين بمهاراتهم .
حسب الاقتضاء :

٤ - الاحتفاظ بقائمة بالخبراء الاستشاريين والخبراء والموظفين الذين يعملون بالتناوب والذين قد يحتاج المعهد إلى خدماتهم من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج بدون تكلفة أو عن طريق التمويل من المنح المناطة بأغراض خاصة .

جيم - مجلس الأمناء

يرجى من الأمين العام أن يكفل الامتثال التام لمقرر المجلس بالألا يتم تحميل ميزانية المعهد بأي تكاليف مالية من أجل تسيير أعمال المجلس . وأن يتضمن اختيار أعضاء مجلس الأمناء ممثلي الحكومات الذين يكونون على حسن دراية بأعمال المعهد والأمم المتحدة :

٤ - ترجو من الأمين العام أن ينفذ إعادة تشكيل هيكل المعهد اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، بالتشاور الوثيق مع جميع الدول ، حسب الاقتضاء ، وفقاً للتوصيات المبينة أعلاه . وبقدرة تكفي لضمان استمرار المعهد ككيان مستقل تتوفر له أسباب البقاء ، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمه تقيماً شاملاً للخبرة المكتسبة من الحل المؤقت في عام ١٩٨٧ لتمكين الجمعية العامة من تقييم الحالة والتوصل إلى قرار بشأن مستقبل المعهد :

٥ - ترجو كذلك من الأمين العام ، في حالة عدم كفاية التمويل اللازم عن طريق تنفيذ الحل المؤقت على النحو المحدد أعلاه ، أن يتخذ خطوات بغرض القيام ، حسب الاقتضاء ، بإنهاء أنشطة المعهد على مراحل بأكثر الطرق الممكنة فعالية من حيث التكاليف ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين اقتراحاً تفصيلياً بشأن إعادة توزيع أنشطة المعهد المناسبة والأساسية على الكيانات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة :

٦ - تحث جميع الدول التي لم تقدم مساهمات بعد إلى المعهد على أن تفعل ذلك وتطلب إلى جميع الدول أن تعمل على زيادة تبرعاتها إلى المعهد في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإثمانية لعام ١٩٨٦ وبعده بهدف تمكين المعهد من تنفيذ خطة إعادة التشكيل ومواصلة الوفاء بالولاية الهامة المنوطة به وتناشد الجهات المانحة التي لا تعترف بالإعلان عن تبرعات أن تعيد النظر في التبرع إلى المعهد بمستوى يتناسب مع قدرتها :

٧ - تناشد جميع الدول أن تقدم منحاً منحة بأغراض خاصة لتمكين المعهد من تنفيذ برامج التدريب والبحث التي

إن تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٧ على النحو المبين في مرفق تقرير الأمين العام^(٢٥) وفي المخصصات المقترحة لعام ١٩٨٧ التي أعدها المعهد غير متوازنة ، كما أن التكاليف الإدارية للموظفين لا تتناسب مع تكاليف إنجاز البرامج .

١ - لن يتم تحميل المخصصات المرصودة لبرامج التدريب أو البحث أي مرتبات للوظائف أو أجزاء منها فيما عدا الوظائف التي يسفلها موظفو الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة المكلفون بالعمل في الفرعين المسؤولين عن تلك البرامج :

٢ - تتفق المخصصات المرصودة للبرنامج والتكاليف التشغيلية العامة مع الأولوية المعطاة للأنشطة :

٣ - تخفض تكاليف التشغيل العامة إلى أدنى حد ، وبصفة خاصة في الأبواب المتصلة بسفر الموظفين وجمع الأموال والأثاث والمعدات والاتصالات والتفقات المتنوعة :

٤ - تخفض تكاليف الموظفين بالنسبة لتكاليف التشغيل بحيث تصبح نسبتها مكافئة للنسبة الموجودة في المؤسسات المماثلة بمنظومة الأمم المتحدة :

٥ - يعتمد المعهد كلية على التبرعات :

٦ - ينظر المعهد في الطرق الكفيلة بزيادة إيراداته بجملة أمور منها الإيرادات الإيجارية عن طريق زيادة الكفاءة في استخدام أماكن العمل الخاصة به .

باء - الموظفون

يرجى من الأمين العام استعراض تكوين ورتب الموظفين ، بما في ذلك وظيفة المدير التنفيذي ، واضعاً في الاعتبار ضرورة كفاية أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة مع إبلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوزيع الجغرافي على أوسع نطاق ممكن وذلك تحقياً لما يلي :

١ - تنوع تكوين موظفي الفئة الفنية بغية تجنب قصره على الوظائف العليا والإفادة من تجارب وخبرات موظفي الفئة الفنية من الرتب الدنيا المتاحين في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ؛ وفي هذا الصدد يمكن أن يضطلع موظفو الفئة الفنية من الرتب الدنيا بمهام غير برنامجية ، مثل العلاقات الخارجية والإدارة والمالية بالمعهد بعد إعادة تشكيل هيكله :

٢ - توزيع الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة فيما بين مختلف فروع المعهد بالنسبة لعبه العمل والمهام المسندة إلى الفروع في البرنامج بعد إعادة تشكيله وعند مستوى يمكن المعهد من تنفيذ برنامج له وزنه :

٣ - إعطاء الأولوية ، عند تعيين الموظفين لتنفيذ المشاريع الممولة من المنح المناطة بأغراض خاصة ، لموظفي المعهد من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة الذين لا يمكن استبقاؤهم كموظفين أساسيين يتقاضون مرتباتهم من الصندوق العام ، والنظر في توظيف هؤلاء الأشخاص لدى

٣ - تلاحظ مع الارتياح أن المعهد العالمي لبحث اقتصاديات التنمية قد بدأ أعماله في هلسنكي في عام ١٩٨٥ . وأنه أحرز تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمواضيع البحث الثلاثة الواردة في برنامجه الأولي ، وهي « الجوع والفقر : أفقر بليون » و « النقد والتمويل والتجارة : إصلاحات من أجل التنمية العالمية » و « التنمية والتحول التكنولوجي : إدارة التغيير » :

٤ - تلاحظ أيضاً مع الارتياح التقدم الجاري إحرازه فيما تقوم به جامعة الأمم المتحدة من إنشاء مراكز أخرى للبحث والتدريب ، ولاسيما المعهد المقترح للموارد الطبيعية في أفريقيا :

٥ - ترجو من جامعة الأمم المتحدة لدى إعداد تقريرها إلى الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها الحكومات في الجمعية العامة بشأن طريقة عرض أنشطة الجامعة ، لاسيما عن طريق تعزيز المحتوى التحليلي للتقرير :

٦ - تلاحظ استمرار وزيادة الأنشطة التعاونية لجامعة الأمم المتحدة مع الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة من جهة ، ومع المجتمع الأكاديمي والعلمي الدولي بما في ذلك المراكز الوطنية للبحث من جهة أخرى ، مما يزيد من استجابة الجامعة للقضايا والمشاكل العالمية ، ويجعل أعمالها أوثق اتصالاً باهتمامات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الأكاديمي العالمي فيما يتعلق بتلك القضايا والمشاكل العالمية :

٧ - تسلّم بحاجة الجامعة إلى تكثيف جهودها في جمع التبرعات لتكوين صندوق الهبات وصندوق التشغيل الخاصين بها بغية زيادة دخلها الأساسي :

٨ - تناشد بشدة جميع الدول أن تحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته جامعة الأمم المتحدة وبأهمية أعمالها بالنسبة لاهتمامات الأمم المتحدة ، وأن تبرع بسخاء على وجه السرعة لصندوق الهبات الخاص بالجامعة ولعاهدها الفرعية ، وأن تقوم ، إما بالإضافة إلى ذلك ، أو بدلاً منه ، بتقديم مساهمات تشغيلية إلى الجامعة لتمكينها من الوفاء بولايتها على نحو فعال وفقاً لميثاقها ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٧٤/٤١ - نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون

لا يمكن تحويلها من الصندوق العام للمعهد وتطلب إلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تسرع إلى المعهد .

الجلسة العامة ٩٨

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٧٣/٤١ - جامعة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها السابقة بشأن جامعة الأمم المتحدة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة عن أعمال الجامعة في عام ١٩٨٥^(٢٩) ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مساهمات جميع البلدان التي قامت بدعم الجامعة ،

وإذ تلاحظ أيضاً مع التقدير اهتمام حكومة اليابان المستمر بإنشاء مبنى للمقر الدائم ودعمها لإنشائه ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة فنلندا لاستمرارها في تقديم الدعم المالي وغيره من الدعم إلى أول مركز للبحث والتدريب تقيمه الجامعة ، وهو المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ،

وإذ تلاحظ المقرر ٥ - ٢ - ٤ الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى العاشرة لإنشاء الجامعة ، وأن الجامعة قد اكتسبت خلال العشر سنوات الأولى من عمرها هوية مؤسسية مميزة في منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع الأكاديمي والعلمي الدولي ،

١ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته الجامعة في تنفيذ برامج البحث ، والتدريب المتقدم ، ونشر المعرفة ، وكذلك في تنفيذ الأنشطة المخطط لها في إطار المنظور الأول المتوسط الأجل (١٩٨٢ - ١٩٨٧) :

٢ - تلاحظ مع التقدير قرار المجلس بإجراء تقييم خارجي شامل لأعمال الجامعة خلال العشر سنوات الأولى من عمرها بغية تقييم خارجي شامل لأعمال الجامعة خلال العشر سنوات الأولى من عمرها بغية تقييم مدى تحقيق الجامعة لأهداف ميثاقها ، وذلك بهدف وضع مقترحات لتعزيز أدائها في المستقبل ، ومن ثم الإسهام بصورة كبيرة في التخطيط لأعمالها المقبلة :

(٢٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ،

الملحق رقم ٣١ (A/41/31) .